

## المعيار الدولي للتقرير المالي 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة

### الهدف

- 1 هدف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي هو تحديد المحاسبة عن الأصول المحتفظ بها للبيع، والعرض والإفصاح عن العمليات غير المستمرة. وبالتحديد، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي:
- (أ) أن يتم قياس الأصول التي تستوفي ضوابط تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع بالمبلغ الدفترى أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيها أقل، وأن يتم إيقاف استهلاك تلك الأصول؛
- (ب) أن يتم عرض الأصول التي تستوفي ضوابط تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل في قائمة المركز المالي وأن يتم عرض نتائج العمليات غير المستمرة بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل.

### النطاق

- 2 تنطبق متطلبات التصنيف والعرض الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على جميع الأصول غير المتداولة<sup>1</sup> المثبتة وعلى جميع مجموعات الاستبعاد للمنشأة. وتنطبق متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على جميع الأصول غير المتداولة المثبتة وعلى جميع مجموعات الاستبعاد (كما حددت في الفقرة 4)، باستثناء تلك الأصول المذكورة في الفقرة 5 والتي يجب أن يستمر قياسها وفقاً للمعيار المشار إليه.
- 3 الأصول المصنفة على أنها غير متداولة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" لا يجوز إعادة تصنيفها على أنها أصول متداولة حتى تستوفي ضوابط أن تُصنف على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي. أصول الفئة التي تعتبرها المنشأة عادةً غير متداولة والتي تم اقتناؤها حصرياً بغية إعادة البيع لا يجوز تصنيفها على أنها متداولة ما لم تستوف ضوابط أن تُصنف على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي.
- 4 في بعض الأحيان تستبعد المنشأة مجموعة من الأصول، ربما مع بعض الالتزامات المرتبطة بها بشكل مباشر، معاً في معاملة واحدة. مثل مجموعة الاستبعاد هذه قد تكون مجموعة وحدات توليد نقد، أو وحدة توليد نقد واحدة، أو جزء من وحدة توليد نقد واحدة<sup>2</sup>. يمكن أن تشمل المجموعة أي أصول للمنشأة وأي التزامات عليها، بما في ذلك الأصول المتداولة، والالتزامات المتداولة والأصول المستبعدة بموجب الفقرة 5 من متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي. إذا كان أحد الأصول غير المتداولة ضمن نطاق متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي جزءاً من مجموعة استبعاد، فإن متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي تنطبق على المجموعة ككل، وفي تلك الحالة يتم قياس المجموعة بمبلغها الدفترى أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل. تم تحديد المتطلبات لقياس الأصول الفردية والالتزامات ضمن مجموعة الاستبعاد في الفقرات 18، و19، و23.
- 5 لا تنطبق شروط القياس في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي<sup>3</sup> على الأصول التالية، والتي تشملها المعايير الدولية للتقرير المالي المذكورة، إما كأصول فردية أو كجزء من مجموعة استبعاد:
- (أ) أصول الضريبة المؤجلة (معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل").
- (ب) الأصول الناشئة عن منافع الموظف (معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف").
- (ج) الأصول المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية".
- (د) الأصول غير المتداولة التي تمت المحاسبة عنها وفقاً لنموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية".
- (هـ) الأصول غير المتداولة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة".
- (و) الحقوق التعاقدية بموجب عقود التأمين كما عُرِفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 4 "عقود التأمين".

<sup>1</sup> للأصول المصنفة وفقاً للعرض على أساس السيولة، فإن الأصول غير المتداولة هي الأصول التي تشتمل على مبالغ يتوقع أن يتم استردادها بعد فترة التقرير بأكثر من اثني عشر شهراً. تنطبق الفقرة 3 على تصنيف مثل هذه الأصول.

<sup>2</sup> بالرغم من ذلك، بمجرد أن تكون التدفقات النقدية من أصل أو من مجموعة أصول يتوقع أن تنشأ بشكل رئيس من البيع بدلاً من الاستخدام المستمر، فإنها تصبح أقل اعتماداً على التدفقات النقدية الناشئة عن الأصول الأخرى، وتصبح مجموعة الاستبعاد التي كانت جزءاً من وحدة توليد نقد ووحدة توليد نقد منفصلة.

<sup>3</sup> بخلاف الفقرات 18 و19، التي تتطلب أن يتم قياس الأصول المعنية وفقاً للمعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي التي تنطبق عليها.

- 15 متطلبات التصنيف، والعرض والقياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي التي تنطبق على أصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد) مصنّف على أنه محتفظ به للبيع تنطبق - أيضاً - على أصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد) مصنّف على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك بصفتهم ملاكاً (محتفظ به للتوزيع على الملاك).
- ب5 يحدد هذا المعيار الدولي للتقرير المالي الإفصاحات المطلوبة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو العمليات غير المستمرة. لا تنطبق الإفصاحات الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي على مثل هذه الأصول (أو مجموعات الاستبعاد) ما لم تتطلب تلك المعايير الدولية للتقرير المالي:
- (أ) إفصاحات محددة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو العمليات غير المستمرة؛ أو
- (ب) إفصاحات عن قياس أصول والتزامات ضمن مجموعة استبعاد هي ليست ضمن نطاق متطلبات القياس الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي 5 وتكون مثل هذه الإفصاحات ليست مقدمة بالفعل في الإفصاحات الأخرى المرفقة بالقوائم المالية.
- قد تكون الإفصاحات الإضافية عن أصول غير متداولة (أو مجموعات استبعاد) مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو عمليات غير مستمرة ضرورية للالتزام بالمتطلبات العامة الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1، وبالتحديد الفقرتين 15 و125 من ذلك المعيار.

### تصنيف الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) على أنها محتفظ بها للبيع أو على أنها محتفظ بها للتوزيع على الملاك

- 6 يجب على المنشأة أن تصنف أصلاً غير متداول (أو مجموعة استبعاد) على أنه محتفظ به للبيع إذا كان مبلغه الدفئري سوف يتم استرداده بشكل رئيس من خلال معاملة بيع بدلاً من خلال الاستخدام المستمر.
- 7 وحتى يكون الأمر كذلك، فإنه يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) متاحاً للبيع الفوري في حالته الراهنة مع مراعاة فقط الشروط العادية والمتعارف عليها لبيع مثل هذه الأصول (أو مجموعات الاستبعاد) ويجب أن يكون بيعه محتملاً بدرجة عالية.
- 8 وليكون البيع محتملاً بدرجة عالية، فإنه يجب أن يكون مستوى الإدارة المناسب ملتزماً بخطة لبيع الأصل (أو مجموعة الاستبعاد)، ويجب أن يكون قد تم البدء في برنامج نشط لتحديد مشتر وإكمال الخطة. علاوة على ذلك، يجب تسويق الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) بشكل نشط لغرض البيع بسعر يكون معقولاً بالمقارنة بقيمته العادلة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون متوقعاً أن يتأهل البيع للإثبات على أنه بيع مكتمل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف، باستثناء ما هو مسموح به بموجب الفقرة 9، وينبغي أن تشير التصرفات المطلوبة لإكمال الخطة إلى أنه من غير المرجح إجراء تغييرات مهمة على الخطة، أو أن الخطة سيتم سحبها. وينبغي الأخذ في الحسبان احتمال الحاجة إلى موافقة حملة الأسهم (إذا كان مطلوباً في السلطة القانونية) كجزء من تفويض ما إذا كان البيع محتملاً بدرجة عالية.
- 8أ يجب على المنشأة التي تكون ملتزمة بخطة بيع تنطوي على فقد السيطرة على منشأة تابعة أن تقوم بتصنيف جميع أصول والتزامات تلك المنشأة التابعة على أنها محتفظ بها للبيع عندما يتم استيفاء الضوابط المحددة في الفقرات 6-8، بغض النظر عما إذا كانت المنشأة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في منشأتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.
- 9 قد تتسبب الأحداث أو الظروف في تمديد فترة إكمال البيع لأكثر من سنة واحدة. تمديد الفترة المطلوبة لإكمال عملية البيع لا يمنع أصلاً (أو مجموعة استبعاد) من أن يصنف على أنه محتفظ به للبيع عندما يكون التأخير بسبب أحداث أو ظروف خارجة عن سيطرة المنشأة ويكون هناك دليل كافٍ على أن المنشأة لا تزال ملتزمة بخطة لبيع الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) وسوف يكون هذا هو الحال عندما يتم استيفاء الضوابط الواردة في الملحق ب.
- 10 تشمل معاملات البيع مبادلة أصول غير متداولة بأصول غير متداولة أخرى عندما يكون للمبادلة جوهر تجاري وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والألات والمعدات".
- 11 عندما تقتني المنشأة أصلاً غير متداول (أو مجموعة استبعاد) حصرياً بغيره استبعاده لاحقاً، فيجب عليها في تاريخ الاقتناء تصنيف الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع فقط إذا تم استيفاء متطلبات السنة الواحدة الوارد في الفقرة 8 (باستثناء ما هو مسموح به بموجب الفقرة 9)، ويكون من المحتمل بدرجة عالية أن أي ضوابط أخرى واردة في الفقرتين 7 و8 ولم يتم استيفائها في ذلك التاريخ سوف يتم استيفائها خلال فترة قصيرة تلي الاقتناء (عادةً خلال ثلاثة أشهر).
- 12 إذا تم استيفاء الضوابط الواردة في الفقرتين 7 و8 بعد فترة التقرير، فلا يجوز للمنشأة أن تصنف أصلاً غير متداول (أو مجموعة استبعاد) على أنه محتفظ به للبيع في تلك القوائم المالية عند إصدارها. بالرغم من ذلك، عندما يتم استيفاء تلك الضوابط بعد فترة التقرير ولكن قبل اعتماد إصدار القوائم المالية، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المحددة في الفقرة 41 (أ) و(ب) و(د) في الإفصاحات.

12<sup>أ</sup> يتم تصنيف أصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد) على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك عندما تكون المنشأة ملتزمة بتوزيع الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على الملاك. وحتى يكون الأمر كذلك، فإنه يجب أن تكون الأصول متاحة للتوزيع الفوري في حالتها الراهنة ويجب أن يكون التوزيع محتملاً بدرجة عالية. وليكون التوزيع محتملاً بدرجة عالية، يجب أن يكون قد تم البدء في إجراءات إكمال التوزيع وينبغي أن يكون متوقعاً إكمالاً خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف. وينبغي أن تشير الإجراءات المطلوبة لإكمال التوزيع إلى أنه من غير المرجح إجراء تغييرات مهمة على التوزيع، أو أن التوزيع سيتم سحبه. وينبغي الأخذ في الحسبان احتمال الحاجة إلى موافقة حملة الأسهم (إذا كان مطلوباً في السلطة القانونية) كجزء من تفويض ما إذا كان التوزيع محتملاً بدرجة عالية.

### الأصول غير المتداولة التي سيتم التخلي عنها

13 لا يجوز للمنشأة أن تصنف أصلاً غير متداول (أو مجموعة استبعاد) سيتم التخلي عنه على أنه محتفظ به للبيع. هذا نظراً لأن مبلغه الدفترى سوف يتم استرداده بشكل رئيس من خلال الاستخدام المستمر. بالرغم من ذلك، إذا كانت مجموعة الاستبعاد التي سيتم التخلي عنها مستوفية للصواب الواردة في الفقرة 32(أ)-(ج)، فيجب على المنشأة عرض النتائج والتدفقات النقدية لمجموعة الاستبعاد على أنها عمليات غير مستمرة وفقاً للفقرتين 33 و34 في التاريخ الذي يتم فيه التوقف عن الاستخدام. تشمل الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) التي سيتم التخلي عنها الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) التي سيتم استخدامها إلى نهاية عمرها الاقتصادي والأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) التي سيتم تخريبها بدلاً من بيعها.

14 لا يجوز للمنشأة أن تحاسب عن أصل غير متداول أخرج من الخدمة بشكل مؤقت كما لو أنه تم التخلي عنه.

### قياس الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع

#### قياس أصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد)

15 يجب على المنشأة أن تقيس الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) المصنف على أنه محتفظ به للبيع بمبلغه الدفترى أو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

15<sup>أ</sup> يجب على المنشأة أن تقيس الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) المصنف على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك بمبلغه الدفترى أو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف التوزيع، أيهما أقل<sup>4</sup>.

16 إذا كان أصل (أو مجموعة استبعاد) تم اقتناؤه حديثاً يستوفي الضوابط لتصنيفه على أنه محتفظ به للبيع (انظر الفقرة 11)، فإن تطبيق الفقرة 15 سوف ينتج عنه أن يقاس الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) عند الإثبات الأولى بمبلغه الدفترى إذا لم يكن قد تم تصنيفه كذلك (على سبيل المثال، التكلفة) أو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل. وبالتالي، إذا تم اقتناء الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) كجزء من تجميع منشآت، فيجب قياسه بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.

17 عندما يكون من المتوقع أن يحدث البيع بعد سنة واحدة، فيجب على المنشأة أن تقيس تكاليف البيع بقيمتها الحالية. ويجب عرض أي زيادة في القيمة الحالية لتكاليف البيع والتي تنشأ من مرور الوقت ضمن الربح أو الخسارة على أنها تكلفة تمويل.

18 مباشرة قبل التصنيف الأولي للأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع، يجب قياس المبلغ الدفترى للأصل (أو جميع الأصول والالتزامات في المجموعة) وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المنطبقة.

19 عند إعادة قياس لاحقة لمجموعة استبعاد، فإن المبالغ الدفترية لأي من الأصول والالتزامات التي ليست ضمن نطاق متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي، ولكنها مضمنة في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع، يجب إعادة قياسها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي التي كانت منطبقة قبل إعادة قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع لمجموعة الاستبعاد.

#### إثبات خسائر الهبوط وعكسها

20 يجب على المنشأة أن تثبت خسارة هبوط مقابل أي تخفيض أولي أو لاحق لقيمة الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) إلى القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، بالقدر الذي لم يتم إثباته وفقاً للفقرة 19.

21 يجب على المنشأة أن تثبت مكسباً مقابل أي زيادة لاحقة في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع للأصل، ولكن لا يزيد عن خسارة الهبوط التراكمية التي تم إثباتها إما وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي أو سابقاً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول".

3 تكاليف التوزيع هي التكاليف الإضافية التي تُعزى بشكل مباشر إلى التوزيع، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل.

- 22 يجب على المنشأة أن تثبت مكسباً مقابل أي زيادة لاحقة في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع لمجموعة استبعاد:
- (أ) بالفدر الذي لم يتم إثباته وفقاً للفقرة 19؛ ولكن
- (ب) لا يزيد عن خسارة الهبوط التراكمية التي تم إثباتها، إما وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي أو سابقاً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36، على الأصول غير المتداولة التي هي ضمن نطاق متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي.
- 23 خسارة الهبوط (أو أي مكسب لاحق) المثبتة لمجموعة استبعاد يجب أن تخفض (أو تزيد) المبلغ الدفترية للأصول غير المتداولة في المجموعة التي هي ضمن نطاق متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي، حسب ترتيب التخصيص المحدد في الفقرات 104 (أ) و (ب) و 122 من معيار المحاسبة الدولي 36 (المنقح في 2004).
- 24 يجب أن يتم إثبات المكسب أو الخسارة التي لم يتم إثباتها سابقاً حتى تاريخ بيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) في تاريخ إلغاء الإثبات. تم تحديد المتطلبات المتعلقة بإلغاء الإثبات في:
- (أ) الفقرات 67-72 من معيار المحاسبة الدولي 16 (المنقح في 2003) للعقارات والآلات والمعدات؛ وفي
- (ب) الفقرات 112-117 من معيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" (المنقح في 2004) للأصول غير الملموسة.
- 25 لا يجوز للمنشأة أن تستهلك (أو تطفئ) أصلاً غير متداول حين يكون مصنفاً على أنه محتفظ به للبيع أو حين يكون جزءاً من مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع. ويجب الاستمرار في إثبات الفوائد والمصروفات الأخرى التي تُعزى إلى التزامات مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع.

### التغييرات في خطة البيع أو في خطة التوزيع على الملاك

- 26 إذا كانت المنشأة قد صنفت أصلاً (أو مجموعة استبعاد) على أنه محتفظ به للبيع أو على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك، ولكن الضوابط الواردة في الفقرات 7-9 (للمحتفظ به للبيع) أو الفقرة 12 (للمحتفظ به للتوزيع على الملاك) لم تعد مستوفاة، فيجب على المنشأة أن تتوقف عن تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع أو محتفظ به للتوزيع على الملاك (على التوالي). في مثل هذه الحالات يجب على المنشأة أن تتبع الإرشادات الواردة في الفقرات 27 – 29 لتحاسب عن هذا التغيير باستثناء عندما تنطبق الفقرة 26أ.
- 26أ عندما تعيد المنشأة تصنيف أصل (أو مجموعة استبعاد) مباشرة من كونه محتفظ به للبيع إلى كونه محتفظ به للتوزيع على الملاك، أو مباشرة من كونه محتفظ به للتوزيع على الملاك إلى كونه محتفظ به للبيع، فعندئذ يُعد التغيير في التصنيف استمراراً للخطة الأصلية للاستبعاد. وعليه:
- (أ) لا يجوز للمنشأة أن تتبع الإرشادات الواردة في الفقرات 27 – 29 لتحاسب عن هذا التغيير. ويجب على المنشأة أن تطبق متطلبات التصنيف، والعرض والقياس الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي والتي تكون منطبقة على الطريقة الجديدة للاستبعاد.
- (ب) يجب على المنشأة أن تقيس الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) باتباع المتطلبات الواردة في الفقرة 15 (إذا أعيد تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع) أو 15أ (إذا أعيد تصنيفها على أنها محتفظ بها للتوزيع على الملاك) وثُبت أي انخفاض أو زيادة في القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة بيع أو تكلفة توزيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) باتباع المتطلبات الواردة في الفقرات 20 – 25.
- (ج) لا يجوز للمنشأة أن تغير تاريخ التصنيف وفقاً للفقرات 8 و 12أ. وهذا لا يمنع تمديد الفترة المطلوبة لإكمال البيع أو إكمال التوزيع على الملاك إذا تم استيفاء الشروط الواردة في الفقرة 9.
- 27 يجب على المنشأة أن تقيس الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) الذي تم التوقف عن تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع أو على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك (أو تم التوقف عن تضمينه في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو على أنها محتفظ بها للتوزيع على الملاك) بالأقل مما يلي:
- (أ) مبلغه الدفترية قبل أن يكون الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) قد تم تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع أو على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك، معدلاً بأي استهلاك، أو استنفاد أو إعادة تقويم كان سيتم إثباتها لو لم يكن الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) قد تم تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع أو على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك،
- (ب) مبلغه القابل للاسترداد في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع أو التوزيع<sup>5</sup>.

28 يجب على المنشأة أن تُضمّن أي تعديل مطلوب على المبلغ الدفترى للأصل غير المتداول، الذي يتوقف عن أن يكون مصنفاً على أنه محتفظ به للبيع أو على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك، في الربح أو الخسارة<sup>5</sup> من العمليات المستمرة في الفترة التي فيها لم تعد الضوابط الواردة في الفقرات 7-9 أو 12، على التوالي مستوفاة. ووفقاً لذلك، يجب تعديل القوائم المالية للفترات منذ التصنيف على أنها محتفظ بها للبيع أو على أنها محتفظ بها للتوزيع على الملاك إذا كانت مجموعة الاستبعاد أو الأصل غير المتداول الذي يتوقف عن أن يكون مصنفاً على أنه محتفظ به للبيع أو على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك هي منشأة تابعة، أو عملية مشتركة، أو مشروع مشترك، أو منشأة زميلة، أو جزء من حصة في مشروع مشترك أو منشأة زميلة. ويجب على المنشأة أن تعرض ذلك التعديل في نفس العنوان في قائمة الدخل الشامل المستخدمة لعرض المكسب أو الخسارة، إن وجدت، المثبتة وفقاً للفقرة 37.

29 إذا قامت المنشأة بإزالة أصل أو التزام بعينه من مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع، فإن الأصول والالتزامات المتبقية في مجموعة الاستبعاد والتي سيتم بيعها يجب أن يستمر قياسها على أنها مجموعة فقط عندما تستوفي المجموعة الضوابط الواردة في الفقرات 7 - 9. وإذا قامت المنشأة بإزالة أصل أو التزام بشكل فردي من مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للتوزيع على الملاك، فيجب أن يستمر قياس بقية الأصول والالتزامات لمجموعة الاستبعاد التي سيتم توزيعها على أنها مجموعة فقط إذا استوفت المجموعة الضوابط الواردة في الفقرة 12. وبخلاف ذلك، فإن الأصول غير المتداولة المتبقية في المجموعة والتي تستوفي - بشكل فردي - الضوابط لتصنيف على أنها محتفظ بها للبيع (أو على أنها محتفظ بها للتوزيع على الملاك) يجب قياسها - بشكل فردي - بمبالغها الدفترية أو قيمها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (أو تكاليف التوزيع) أيهما أقل في ذلك التاريخ. وأي أصل غير متداول لا يستوفي ضوابط المحتفظ به للبيع فيجب أن يتوقف عن أن يصنف على أنه محتفظ به للبيع وفقاً للفقرة 26. ويجب التوقف عن تصنيف أي أصل غير متداول لا يستوفي ضوابط المحتفظ به للتوزيع على الملاك على أنه محتفظ به للتوزيع على الملاك وفقاً للفقرة 26.

## العرض والإفصاح

30 يجب على المنشأة أن تعرض وتفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم الآثار المالية للعمليات غير المستمرة واستبعاد الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد).

### عرض العمليات غير المستمرة

31 يشمل مكوّن المنشأة العمليات والتدفقات النقدية التي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي، عن بقية المنشأة. وبعبارة أخرى، سيكون مكوّن المنشأة وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظاً به للاستخدام.

32 العملية غير المستمرة هي مكوّن للمنشأة، إما أنه قد تم استبعاده، أو قد تم تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع، وهو

(أ) يمثل خط أعمال رئيس منفصل أو منطقة جغرافية لعمليات، أو

(ب) يعد جزءاً من خطة واحدة منسقة لاستبعاد خط أعمال رئيس منفصل أو منطقة جغرافية لعمليات، أو

(ج) يكون منشأة تابعة تم اقتناؤها حصرياً بغية إعادة البيع.

33 يجب على المنشأة أن تفصح عن:

(أ) مبلغ واحد في قائمة الدخل الشامل يشمل مجموع:

(1) الربح أو الخسارة بعد الضريبة للعمليات غير المستمرة

(2) المكسب أو الخسارة بعد الضريبة المثبت عند القياس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو عند استبعاد الأصول أو مجموعة (مجموعات) استبعاد تشكل العملية غير المستمرة.

(ب) تحليل للمبلغ الواحد في البند (أ) إلى:

(1) الإيراد، والمصروفات، والربح أو الخسارة قبل الضريبة للعمليات غير المستمرة؛

(2) مصروف ضريبة الدخل ذي العلاقة كما هو مطلوب بالفقرة 81(ح) من معيار المحاسبة الدولي 12؛

(3) المكسب أو الخسارة المثبت عند القياس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أو عند استبعاد الأصول أو مجموعة (مجموعات) استبعاد تشكل العملية غير المستمرة.

<sup>5</sup> إذا كانت الأصول غير المتداولة جزءاً من وحدة توليد نقد، فإن قيمتها القابلة للاسترداد هي المبلغ الدفترى الذي كان سيتم إثباته بعد تخصيص أي خسارة هيوط ناشئة على وحدة توليد النقد تلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36.

<sup>6</sup> مالم يكن الأصل عقارات، أو آلات، أو معدات أو أصولاً غير ملموس قد تمت إعادة تقويمه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16 أو معيار المحاسبة الدولي 38 قبل التصنيف على أنه محتفظ به للبيع، حيث يجب في هذه الحالة أن يُعامل التعديل على أنه زيادة أو نقص إعادة تقويم.

يمكن عرض التحليل في الإيضاحات أو في قائمة الدخل الشامل. وإذا عُرض في قائمة الدخل الشامل فيجب أن يُعرض في جزء يُحدد على أنه متعلق بالعمليات غير المستمرة، أي بشكل منفصل عن العمليات المستمرة. والتحليل غير مطلوب لمجموعات الاستبعاد التي هي منشآت تابعة تم اقتناؤها حديثاً وتستوفي الضوابط لتصنف على أنها محتفظ بها للبيع عند الاقتناء (انظر الفقرة 11).

(ج) صافي التدفقات النقدية التي تُعزى إلى الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للعمليات غير المستمرة. ويمكن عرض هذه الإفصاحات إما في الإيضاحات أو في القوائم المالية. وهذه الإفصاحات غير مطلوبة لمجموعات الاستبعاد التي هي منشآت تابعة تم اقتناؤها حديثاً وتستوفي الضوابط لتصنف على أنها محتفظ بها للبيع عند الاقتناء (انظر الفقرة 11).

(د) مبلغ الدخل من العمليات المستمرة ومن العمليات غير المستمرة الذي يخص ملاك الشركة الأم. ويمكن عرض هذه الإفصاحات إما في الإيضاحات أو في قائمة الدخل الشامل.

33 إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة كما هو موضح في الفقرة 10 أ من معيار المحاسبة الدولي 1 (كما عدل في 2011)، فإنه يتم عرض القسم المُحدد على أنه متعلق بالعمليات غير المستمرة في تلك القائمة.

34 يجب على المنشأة أن تعيد عرض الإفصاحات الواردة في الفقرة 33 للفترة السابقة المعروضة في القوائم المالية بحيث ترتبط الإفصاحات بجميع العمليات التي قد تم إيقافها بنهاية فترة التقرير لآخر فترة معروضة.

35 التعديلات في الفترة الحالية على المبالغ التي عرضت سابقاً في العمليات غير المستمرة التي تتعلق بشكل مباشر باستبعاد عملية غير مستمرة في فترة سابقة يجب تصنيفها بشكل منفصل في العمليات غير المستمرة. ويجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ هذه التعديلات. ومن أمثلة الظروف التي قد تنشأ فيها هذه التعديلات ما يلي:

(أ) انتهاء حالات عدم التأكد التي تنشأ من أحكام معاملة الاستبعاد، مثل انتهاء تعديلات سعر الشراء وقضايا التعويض مع المشتري.

(ب) انتهاء حالات عدم التأكد التي تنشأ من عمليات المكون قبل استبعاده وتكون متعلقة بشكل مباشر بتلك العمليات، مثل الالتزامات البيئية والتزامات ضمان المنتج المُؤكّل بها البائع.

(ج) تسوية التزامات خطة منفعة الموظف شريطة أن تكون التسوية متعلقة - بشكل مباشر - بمعاملة الاستبعاد.

36 عندما تتوقف المنشأة عن تصنيف مكون للمنشأة على أنه محتفظ به للبيع، يجب إعادة تصنيف نتائج عمليات المكون التي عُرضت سابقاً في العمليات غير المستمرة وفقاً للفقرات 33 - 35 وإدراجها ضمن الدخل من العمليات المستمرة لجميع الفترات المعروضة. ويجب أن يتم وصف المبالغ للفترة السابقة على أنها قد تمت إعادة عرضها.

36 أ يجب على المنشأة التي تكون ملتزمة بخطة بيع تنطوي على فقد سيطرة على منشأة تابعة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة في الفقرات 33 - 36 عندما تكون المنشأة التابعة مجموعة استبعاد مستوفية لتعريف عملية غير مستمرة وفقاً للفقرة 32.

### المكاسب أو الخسائر المتعلقة بالعمليات المستمرة

37 يجب إدراج أي مكسب أو خسارة عند إعادة قياس أصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد) مصنف على أنه محتفظ به للبيع ولا يستوفي تعريف العملية غير المستمرة في الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة.

### عرض الأصل غير المتداول أو مجموعة الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع

38 يجب على المنشأة أن تعرض الأصل غير المتداول المصنف على أنه محتفظ به للبيع وأصول مجموعة الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل عن الأصول الأخرى في قائمة المركز المالي. ويجب عرض التزامات مجموعة الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى في قائمة المركز المالي. ولا يجوز إجراء مقاصة بين تلك الأصول والالتزامات وعرضها كمبلغ واحد. ويجب الإفصاح بشكل منفصل عن الفئات الرئيسية للأصول والالتزامات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات باستثناء ما هو مسموح به بموجب الفقرة 39. يجب على المنشأة أن تعرض بشكل منفصل أي دخل أو مصروف متراكم تم إثباته في الدخل الشامل الآخر ومتعلق بأصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد) مصنف على أنه محتفظ به للبيع.

39 عندما تكون مجموعة الاستبعاد منشأة تابعة تم اقتناؤها حديثاً وهي مستوفية للضوابط لتصنف على أنها محتفظ بها للبيع عند الاقتناء (انظر الفقرة 11)، فإن الإفصاح عن الفئات الرئيسية للأصول والالتزامات غير مطلوب.

40 لا يجوز للمنشأة أن تعيد تصنيف أو تعيد عرض مبالغ عُرضت لأصول غير متداولة أو أصول والتزامات مجموعات استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع في قائمة المركز المالي للفترة السابقة لتعكس التصنيف في قائمة المركز المالي لآخر فترة معروضة.

## الإفصاحات الإضافية

- 41 يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التالية في الإفصاحات في الفترة التي تم فيها تصنيف أصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد) على أنه إما محتفظ به للبيع أو تم بيعه:
- (أ) وصف للأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد)؛
- (ب) وصف لحقائق وظروف البيع، أو الحقائق والظروف المؤدية إلى الاستبعاد المتوقع، والطريقة والتوقيت المتوقعين لذلك الاستبعاد؛
- (ج) المكسب أو الخسارة الذي تم إثباته وفقاً للقرات 20-22، والعنوان في قائمة الدخل الشامل الذي يتضمن ذلك المكسب أو الخسارة إذا لم يتم عرضه بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل،
- (د) عندما يكون منطبقاً، القطاع الذي يتم التقرير عنه الذي تم فيه عرض الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي "8" القطاعات التشغيلية".
- 42 عندما تنطبق إما الفقرة 26 أو الفقرة 29، فيجب على المنشأة أن تفصح، في فترة القرار بتغيير خطة بيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد)، عن وصف للحقائق والظروف التي أدت إلى القرار وأثر القرار على نتائج العمليات للفترة وأي فترات سابقة معروضة.

## أحكام انتقالية

- 43 يجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي بأثر مستقبلي على الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) التي تستوفي الضوابط لتصنف على أنها محتفظ بها للبيع والعمليات التي تستوفي الضوابط لتصنف على أنها غير مستمرة بعد تاريخ سريان المعيار الدولي للتقرير المالي. ويمكن للمنشأة أن تطبق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي على جميع الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) التي تستوفي الضوابط لتصنف على أنها محتفظ بها للبيع والعمليات التي تستوفي الضوابط لتصنف على أنها غير مستمرة بعد أي تاريخ قبل تاريخ سريان المعيار، شريطة أن تكون التقييمات والمعلومات الأخرى اللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي قد تم الحصول عليها في الوقت الذي تم فيه أصلاً استيفاء تلك الضوابط.

## تاريخ السريان

- 44 يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2005 أو بعده. ويشجع التطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي على فترة تبدأ قبل 1 يناير 2005، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 44أ عدل معيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2007) المصطلحات المستخدمة في جميع المعايير الدولية للتقرير المالي. إضافة إلى ذلك عدل المعيار الفقرتين 3 و38، وأضاف الفقرة 33أ. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده.
- 44ب أضاف معيار المحاسبة الدولي 27 "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" (كما عدل في 2008) الفقرة 33 (د). يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. وإذا قامت المنشأة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي 27 (عدّل في 2008) على فترة أبكر، فيجب تطبيق التعديل على تلك الفترة الأبعد. ويجب تطبيق التعديل بأثر رجعي.
- 44ج أضيفت الفقرتان 8أ و 36 بموجب التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي المصدر في مايو 2008. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. يسمح بالتطبيق الأبعد. بالرغم من ذلك، لا يجوز للمنشأة أن تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ قبل 1 يوليو 2009 ما لم تطبق - أيضاً - معيار المحاسبة الدولي 27 (كما عدّل في يناير 2008). وإذا قامت المنشأة بتطبيق التعديلات قبل 1 يوليو 2009 فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة. يجب على المنشأة أن تطبق التعديلات بأثر مستقبلي من التاريخ الذي طبقت فيه المعيار الدولي للتقرير المالي لأول مرة، مع مراعاة الأحكام الانتقالية الواردة في الفقرة 45 من معيار المحاسبة الدولي 27 (عدّل في يناير 2008).
- 44د أضيفت الفقرات 5أ، و12أ و15أ وعدلت الفقرة 8 بموجب تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي 17 "توزيعات أصول غير نقدية على الملاك" في نوفمبر 2008. يجب تطبيق تلك التعديلات بأثر مستقبلي على الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) التي يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها للتوزيع على الملاك في الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. ولا يُسمح بالتطبيق بأثر رجعي. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق التعديلات على فترة تبدأ قبل 1 يوليو 2009 فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق أيضاً المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع المنشآت" (كما نُقح في 2008)، ومعيار المحاسبة الدولي 27 (كما عدّل في يناير 2008) و تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي 17.

- 44هـ. أضيفت الفقرة 5ب بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في إبريل 2009. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر مستقبلي على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2010 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق التعديل على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 44و [حذفت]
- 44ز عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 11 "الترتيبات المشتركة" المصدر في مايو 2011 الفقرة 28. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 11.
- 44ح عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة" المصدر في مايو 2011 تعريف القيمة العادلة في الملحق أ. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 13.
- 44ط عدل "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1) المصدر في يونيو 2011 الفقرة 133أ. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تقوم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي 1 كما عدل في يونيو 2011.
- 44ي [حذفت]
- 44ك عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 المصدر في يوليو 2014 الفقرة 5 وحذف الفقرتين 44و، و44ي. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.
- 44ل عدل "التحسينات السنوية في المعايير الدولية للتقرير المالي دورة 2012 – 2014" المصدر في سبتمبر 2014 الفقرات 26- 29 وأضاف الفقرة 26أ. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات بأثر مستقبلي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" على التغييرات في طريقة الاستبعاد التي تحدث في الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات على فترة أبكر فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

### سحب معيار المحاسبة الدولي 35

- 45 يحل هذا المعيار الدولي للتقرير المالي محل معيار المحاسبة الدولي 35 "العمليات غير المستمرة".

## ملحق أ المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي

<p>وحدة توليد النقد</p> <p>هي أصغر مجموعة أصول يمكن تحديدها والتي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى.</p>	<p>مكوّن منشأة</p> <p>هو العمليات والتدفقات النقدية التي يمكن تمييزها بوضوح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي، عن بقية المنشأة.</p>
<p>تكاليف البيع</p> <p>هي التكاليف الإضافية التي تُعزى بشكل مباشر إلى استبعاد أصل (أو مجموعة استبعاد)، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل.</p>	<p>الأصل المتداول</p> <p>يجب على المنشأة تصنيف الأصل على أنه متداول عندما:</p> <p>(أ) تتوقع أن تحول الأصل إلى نقد أو أنها تنوي بيعه أو استخدامه في دورتها التشغيلية العادية؛ أو</p> <p>(ب) تحتفظ بالأصل بشكل رئيس لغرض المتاجرة؛ أو</p> <p>(ج) تتوقع أن تحول الأصل إلى نقد خلال اثني عشر شهراً من تاريخ نهاية فترة التقرير؛ أو</p> <p>(د) يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد (كما عُرف في معيار المحاسبة الدولي 7) ما لم يكن الأصل خاضعاً لقيود تمنع استبداله أو استخدامه في تسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.</p>
<p>العملية غير المستمرة</p> <p>هي مكوّن منشأة إما أن يكون قد تم استبعاده أو يكون مصنفاً على أنه محتفظ به للبيع، وهي:</p> <p>(أ) تمثل خط أعمال رئيس منفصل أو منطقة جغرافية لعمليات، أو</p> <p>(ب) تكون جزءاً من خطة واحدة منسقة لاستبعاد خط أعمال رئيس منفصل أو منطقة جغرافية لعمليات، أو</p> <p>(ج) تكون منشأة تابعة تم اقتناؤها حصرياً بغية إعادة البيع.</p>	<p>مجموعة الاستبعاد</p> <p>هي مجموعة أصول، سيتم استبعادها، بالبيع أو خلافه، معاً كمجموعة في معاملة واحدة، والتزامات مرتبطة بشكل مباشر بتلك الأصول التي سيتم تحويلها في المعاملة. تشمل المجموعة الشهرة المكتسبة في جميع منشآت عندما تكون المجموعة وحدة توليد نقد قد تم تخصيص الشهرة لها وفقاً لمتطلبات الفقرات 80-87 من معيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول" (كما نُقح في 2004) أو عندما تكون عملية ضمن وحدة توليد النقد تلك.</p>
<p>القيمة العادلة</p> <p>القيمة العادلة هي الثمن الذي كان سيتم تلقيه لبيع أصل أو كان سيتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي 13.)</p>	<p>ارتباط ملزم بالشراء</p> <p>هو اتفاق مع طرف غير ذي علاقة، ملزم لكلا الطرفين وعادة واجب التنفيذ نظاماً، (أ) يحدد جميع الشروط الهامة، بما في ذلك سعر المعاملات وتوقيتها، و(ب) يتضمن ميثاقاً لعدم التنفيذ يكون كبيراً بشكل كافٍ لجعل التنفيذ محتملاً بدرجة عالية.</p>
<p>محتمل بدرجة عالية</p> <p>يعد بشكل جوهري أكثر ترجيحاً من كونه محتملاً.</p>	<p>الأصل غير المتداول</p> <p>هو الأصل الذي لا يستوفي تعريف الأصل المتداول.</p>
<p>محتمل</p> <p>وقوعه أكثر ترجيحاً من عدم وقوعه.</p>	<p>المبلغ القابل للاسترداد</p> <p>القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.</p>
<p>قيمة الاستخدام</p> <p>القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تنشأ من الاستخدام المستمر للأصل ومن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي.</p>	<p>قيمة الاستخدام</p>

## الملحق ب تكملة التطبيق

هذا الملحق هو جزء لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي.

### تمديد الفترة المطلوبة لإكمال عملية البيع

ب1 كما ذكر في الفقرة 9، تمديد الفترة المطلوبة لإكمال عملية البيع لا يمنع الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) من أن يصنف على أنه محتفظ به للبيع عندما يكون التأخير بسبب أحداث أو ظروف خارجة عن سيطرة المنشأة ويكون هناك دليل كافٍ على أن المنشأة لا تزال ملتزمة بخطتها لبيع الأصل (أو مجموعة الاستبعاد). وبناءً عليه يتم تطبيق استثناء متطلب السنة الواحدة الوارد في الفقرة 8 في الحالات التالية التي تنشأ فيها مثل هذه الأحداث أو الظروف:

(أ) أن تتوقع المنشأة، في التاريخ الذي تلتزم فيه بخطة لبيع أصل غير متداول (أو مجموعة استبعاد)، بشكل معقول أن يقوم آخرون (ليس المشتري) بفرض شروط على تحويل الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) من شأنها أن تمدد الفترة المطلوبة لإكمال البيع، وأن:

(1) الإجراءات الضرورية للاستجابة لتلك الظروف لا يمكن البدء بها إلا بعد الحصول على ارتباط ملزم بالشراء،

(2) الارتباط الملزم بالشراء محتمل بدرجة عالية خلال سنة واحدة.

(ب) أن تحصل المنشأة على ارتباط ملزم بالشراء، ونتيجة لذلك، يقوم المشتري أو آخرون بشكل غير متوقع بفرض شروط على تحويل الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) المصنف سابقاً على أنه محتفظ به للبيع من شأنها أن تمدد الفترة اللازمة لإكمال عملية البيع، وأنه:

(1) قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستجابة للشروط في الوقت المناسب،

(2) يتوقع التوصل لحل مرغوب فيه لعوامل التأخير.

(ج) أن تنشأ ظروف، خلال فترة السنة الواحدة الأولية، كانت في السابق تعد غير مرجحة الحدوث ونتيجة لذلك، لم يتم بيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) المصنف في السابق على أنه محتفظ به للبيع في نهاية تلك الفترة، وأن

(1) المنشأة اتخذت خلال فترة السنة الواحدة الأولية الاجراء اللازم للاستجابة للتغير في الظروف،

(2) الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) يتم تسويقه بشكل نشط وبسعر يكون معقولا، مع وجود التغير في الظروف،

(3) الضوابط الواردة في الفقرتين 7 و 8 مستوفاة.